دور العامل الاجتماعي في الحركة العلمية لعلماء الجزائر خلال العهد العثماني

أ/خنفار حبيب، جامعة بن خلدون- تيارت

لا شك أن الوضع الاجتماعي للعلماء في الجزائر خلال العهد العثماني، له دور فعال وهام في حركة العلماء الداخلية وخاصة الخارجية، فقد حدد موقع العَالِمْ في السلم الاجتماعي للمجتمع الجزائري العثماني، طبيعة حركته أو هجرته ودوافعها حيث كان العلماء يتموقعون أو يتوزعون عموديا على طول السلم الاجتماعي وينتمون تقريبا إلى كل المستويات الاجتماعية.

كانت فئة العلماء من النخبة عبارة عن تركيبة بشرية واسعة غير واضحة المعالم ولكنها توحدت من خلال نشاطاتها المرتبطة بإدارة العدالة من خلال القضاء والإفتاء والمشاركة في تسوية بعض القضايا ذات الطابع السياسي داخليا وخارجيا وتعليم الدين الإسلامي من عبادات وتفسير وغيرها، ونشر الثقافة، وكانت مصادر أغلب مواردها من المؤسسات الدينية والصدقات أو التبرعات في إطار الأوقاف أو الأحباس وكذلك من السلطة السياسية[1]، لذلك تختلف دوافع وظروف هذه الحركة العلمية لدى علماء الجزائر وأهدافها وطبيعتها، من حيث مدى قربهم أو بعدهم من السلطة السياسية.

بداية يجب أن نحدد هذه الفئة الواسعة التي لم تقتصر على "رجال الدين" أو "رجال القانون" بل تتعداه إلى أنها مجموعة تشمل أعضاء المحاكم والمؤسسات الدينية والمؤسسات التعليمية (مسجد، مدرسة، كتَّاب، زاوية) والذين يمثلون أهم أطراف هذه الفئة وكذلك القائمين عن الطرق الدينية الصوفية وجماعة الأشراف[2]، ومن جهة أخرى يمكننا أن نحدد مما سبق أنهم ينقسمون إلى عدة فئات منها العلماء الرسميون المحليون والوافدون من خارج الجزائر، والعلماء المتصوفة أو الزعامات الدينية المؤيدون أو المُوَالون والمعارضون للسلطة العثمانية في الجزائر، والعلماء الأحرار الذين في الواقع كانوا يمثلون فئة النخبة المتميزة التي لها وعي قوي بذاتها وبما تتميز به عن غيرها من مكونات المجتمع[3].

ونَعَتَ حسين الورتيلاني هذه الفئة بالخاصة وكان يقصد بها رجال العلم، التي لم تكن حائزة على ثروة مادية كبيرة بالمقارنة مع أهل السيف من الطبقة الحاكمة التي كانت تتحكم في مقاليد الأمور وبالتالي في الثروة.

لكن فئة العلماء بمعناه الواسع أي بداية من معلم القرآن في الكُتَّاب؛ كان مستوى ثروتها العام يصنف في الفئة الدنيا في المجتمع[4]، على اعتبار أن أغلب الشرائح المكونة لهذه الفئة من الفقراء و ذوي مداخيل متواضعة، باستثناء الأقلية من الأسر العلمية التي تمتعت بالثراء الغزير، واحتكرت الوظائف العليا مثل الإفتاء والقضاء

والإمامة والخَطابة، وكانت هذه الوظائف على تعدد مجالاتها محدودة، لذلك كثر التنافس عليها بين العلماء والأسر العلمية، الأمر الذي جعل أهل السيف من الباشوات والبايات يستغلون ذلك لضمان وفاء وولاء هذه الأسر العلمية، فكانت بذلك مصلحة بعض العلماء تكمن في كسب ود السلطة وإرضاء حكامها، لكن المصلحة كانت متبادلة فقد كان الحكام الأتراك في حاجة إلى العلماء اللذين كان لهم دور كبير في توسع نفوذهم والمحافظة على استقرار الأوضاع مثل الدور الذي لعبته عائلة الفكون في قسنطينة لصالح الأتراك.

لذلك كانت وظيفة الإفتاء والقضاء حكرا على أفراد هذه العائلات لما تمثله من امتيازات مادية ومعنوية وكان أفرادها يتولون وظائف أخرى مثل وكالة الأوقاف والإمامة والخطابة والتدريس، فتصبح هذه الوظائف وراثية في هذه العائلات، مثل عائلة قدورة التي سيطرت على وظيفة الإفتاء على المذهب المالكي بالجامع الكبير بالعاصمة لأكثر من قرن وكان مؤسس هذه الأسرة العلمية هو الشيخ سعيد بن إبراهيم قدورة الذي تولى وظيفة الإفتاء سنة 1028 -1066هـ /1618 -1655م ، ثم تولى ابنه محمد حتى سنة 1107هـ/1695م، ثم خلفه أخوه أحمد الذي استمر في هذه الوظيفة حتى مقتله سنة 1118هـ/1706م وبعده تولى سعيد بن أحمد قدورة من 1122 إلى 1129 هـ (1710 -1716م)، إضافة إلى أن مؤسس هذه العائلة سعيد بن إبراهيم قدورة جمع ثروة طائلة من التجارة والمشاركة في امتلاك سفن الجهاد البحري وعمليات تصدير السلع من الغنائم البحرية.

وقد أُثيرت شكوك حول إشرافه على أوقاف الجامع الكبير رغم ثبوت براءته منها، ومع ذلك تعددت مصادر الدخل لدى هذه العائلات أو الأسر واستفاد أفرادها الذين تقلدوا هذه المناصب من مبالغ مالية تدفع إليهم من الضرائب المفروضة على اليهود، فقد وصل نصيب المفتي الحنفي ثمانون صائمة (80 ص) والمفتي المالكي خمسون صائمة (50ص) والقاضي المالكي خمسون صائمة (50ص) وسيدي مصطفى العنابي أربعون صائمة (40 ص).

أما العلماء الوافدون إلى الجزائر والذين تقلدوا مناصب رسمية، من أمثال محمد بن علي الخروبي الطرابلسي نزيل الجزائر وكان خطيبا فصيحا وسفيرا للسلطة العثمانية في الجزائر إلى المغرب لتسوية المشاكل التي عرفتها علاقات البلدين في بداية تأسيس الدولة الجزائرية في العهد العثماني، وكذلك محمد زيتون التونسي الذي تولى القضاء الحنفي في زمن شعبان خوجة باشا (1101هـ/1592م).

ولعل الشيخ فتح الله السوري الأصل والذي هاجرت أسرته إلى مصر ثم إلى الجزائر وسجل نفسه في سجل الباشا ليتقاضى المنحة المخصصة للأحناف؛ من أبرز نماذج هذه الفئة، وقبل فترة حكم صالح باي ذهب إلى قسنطينة، وأصبح من العلماء الرسميين الوافدين إلى الجزائر عندما تقلد وظيفة خطيب في مسجد القصبة ومشرفا على مدرسة سوق الغزل ثم عين مفتيا حنفيا وأشرف على الأحباس أو الأوقاف لمدة سنتين ثم قاضي حنفي حتى عهد الباي أحمد شاوش القبايلي.

والملاحظ في سيرة حياة هذا العالم كان يبحث عن الثروة أولا وأخيرا، وظهر ذلك من كثرة المهن التي كان يزاولها مثل صناعة الكشمير وصناعة العطور وصباغة الحرير وادعى أنه أستاذ في الفلك والأدب والحديث وعلم التنجيم، ويبدوا أنه حصل على الثروة التي كان يسعى لتحقيقها عندما أصبح قاضيا ومفتيا وخطيبا على

المذهب الحنفي وقريبا من السلطة السياسية، وكان لهذه الطموحات آثارا خطيرة حيث تسببت في مقتله [بر] بعد حركة أحمد شاوش القبايلي 1808م [تر]، إذن كانت هذه النوعية من المناصب محط أنظار العلماء الوافدين إلى الجزائر وكان الدافع المحرك وراء ذلك هو الدافع المادي وتحقيق الثروة، ولكن لا يمكن أن نعمم هذه الفرضية على كل العلماء الوافدين، فقد كان العالم علي بن عبد الواحد الأنصاري السجلماسي الفيلالي(ت 1057هـ) الذي قدم من المغرب إلى مدينة الجزائر؛ كان قريبا من النخبة الحاكمة في عهد يوسف باشا، حيث حصل على امتيازات كثيرة، وشغل وظيفة التدريس، ويظهر من كثرة قصائد مدح الشعراء له ورثائهم له بعد وفاته، أنه كان يتمتع بحظوة كبيرة لدى السلطة السياسية وطلبة العلم، وكان صاحب جاه ونفوذ مع سعة الإطلاع وغزارة العلم [بر].

ويظهر مما سبق أن هذا الصنف من العلماء الرسميين سواء الوافدين إلى الجزائر أو المحليين أي الأسر العلمية في مدينة الجزائر وعواصم البايلكات أو المدن الكبرى؛ كانت تحتكر الوظائف الرسمية التي ساهمت بشكل كبير في تنمية ثرواتهم وحصولهم على امتيازات واسعة، رغم ما يشوبها من أخطار انقلاب الأوضاع السياسية عليهم فيتغير موقعهم من الفئة المقربة للحاكم إلى الفئة المغضوب عليها.

أما الفئة الثانية من النخبة العلمية، فيمثلها العلماء الأحرار« المثقفون الأحرار»[سم]، فهم علماء لم يسبق لهم أن تقلدوا وظائف رسمية، وكانوا بعيدين عن السلطة السياسية وغالبا ما كانوا أكثر كفاءة من زملائهم ومعارضون للسلطة وثائرين على زملائهم الموظفين وينتقدون كل من يقترب من الحكام، وهذه الفئة من العلماء هي التي مستها الهجرة أكثر من غيرها، وأغلب العلماء المهاجرين، هجرة دون رجعة كانوا من هذه الفئة.

غير أن عددا منهم كانوا كثيري الترحال لأسباب عدة من بينها الظروف السياسية، والصراعات الداخلية على المناصب ونيل الحظوة لدى النخبة الحاكمة من طرف الفئة الأولى من العلماء الرسميين الذين سعوا إلى إبعاد كل المنافسين واستخدموا كل الوسائل لتحقيق أهدافهم، إضافة إلى الدافع الديني المتمثل في الحج وزيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم، وطلب العلم والإجازة من كبار العلماء في العالم الإسلامي، ومن المفارقات أن أغلب العلماء المهاجرين نحو المغرب أو المشرق، كان وضعهم الاجتماعي في البلاد التي هاجروا إليها أحسن حالا من بلادهم، فَرُحِب بهم واعترفوا لهم بمكانتهم العلمية، وتم تعيينهم في مناصب رسمية هامة كالإفتاء والقضاء وخاصة التدريس في أكبر المدارس و مراكز العلم في هذه الفترة كفاس والأزهر الشريف و غيرها.

بينما كان وضعهم الاجتماعي متدهورا في بلادهم، فقد تحدث ابن خلدون عن الوضع الاجتماعي لفئة النخبة وحملة العلم، التي تمثل ضمير الأمة بأن «... القائمين بأمور الدين...لا تعظم ثروتهم في الغالب» وأن فقر رجال العلم ظاهرة اجتماعية معقدة، إنهم حقا فقراء بالمقارنة مع السياسيين والعسكريين[شم].

فإذا استثنينا العائلات العلمية المعروفة في الحواضر الكبرى في الجزائر العثمانية، وأصحاب المناصب الرسمية السامية، فإن غالبية العلماء الذين امتهنوا مهنة التدريس كانت أجورهم زهيدة ولا تحقق لهم طموحاتهم، فقد تتحكم فيها عدة عوامل من بينها سمعة المعلم بين الناس والوقف المخصص لذلك [ب] وأهميته، فمثلا مدرس جامع عبدي باشا يتقاضى خمس ريالات (5ر) ما بين سنة (1729 -1730م) و بين (1742 -

1743م)، في حين مدرس مسجد بابا عزون يتقاضى ست ريالات (6 ر)ما بين سنتي (1744 -1745)[1] أما مدرس مسجد ميزوموطو فيتقاضى خمسة و ثلاثون دينارا (35د) في أواخر القرن 17م[2]، و مدرس جامع خيضر باشا له ستون دينار(60 د)[3].

وقد حاول بعض الحكام أن يحققوا بعض الاستقرار في أجور القائمين على التدريس أو التعليم مثل صالح باي الذي خصص للمدرس بمدرسة الكتاني 30 ريال شهريا و الوكيل 8 ريالات شهريا و كان مدرس الجامع الكبير بقسنطينة يتقاضى 40 ريال[4].

أما بايلك الغرب فقد خصص الباي محمد الكبير للعلماء والمدرسين، أجورا ومرتبات من الأوقاف، فقد ذكر ابن سحنون الراشدي « أنه رتب للمدرسين في الجوامع بوظائف يأخذونها من الأحباس بعد أن كان العلماء لا ينتفعون من ناحية المخزن بشيء، إلا من كان متوليا لخطة أو مستعملا لخدمة»[5]، إضافة إلى نصيبهم من الهدايا التي تخصص لهم من مداخيل الجهاد البحري وتقدم إليهم في المنسبات الدينية مثل الأعياد وشهر رمضان، فقد خصص في 4 ربيع الثاني 1114هـ(1702م) لسيدي عبد الرحمن الثعالبي نصيب الغنائم وكذلك لكل من سيدي والي دادة وسيدي يعقوب[6].

رغم هذه الجهود من طرف بعض الحكام في الاهتمام بفئة العلماء إلا أن مداخيلهم في غالب الأحيان لم تكن موحدة أو ثابتة ودائمة، بل كانت خاضعة لعدة اعتبارات، والمؤكد أنها في العموم كانت منخفضة ولا ترضي الكثير من العلماء، لذلك كانت مزاولة مهنة أخرى مثل التجارة خاصة، الحل الأمثل لتحسين وضعهم الاجتماعي والتفرغ للتأليف والتطوع للتدريس في بعض الأحيان وأهم نماذج علماء هذه الفترة والذي لم يكن طلبه للعلم يوفر له معيشته، وينطبق عليه هذا الوصف هو العالم عبد الرزاق بن محمد بن محمد المعروف بابن حمادوش الجزائري، الذي ولد في مدينة الجزائر سنة1107هـ/1695م[7]، من أسرة متوسطة الحال تمتهن مهنة الدباغة وبعض الأعمال التجارية البسيطة[8] ، وكانت ثقافته هي ثقافة معاصريه ولكنه انفرد عنهم بالتخصص بالجانب العلمي في هذه الثقافة فاهتم بعلم الرياضيات والطب، فهو صيدلي وطبيب وفلكي إضافة إلى اهتمامه بالفقه والنحو والتصوف مثل باقي علماء عصره[9].

الظاهر من عدَّة إشارات في رحلته "لسان المقال" أنه كان فقيرا ومتمسكا بطلب العلم، فقد تركته زوجته وأَنَّبتهُ أمه على سوء حظه وعند ختان ابنه يذكر أنه كان ختانا لم يعلم به أحد فيقول في رحلته « وكان أهلي طامعين أن يجعلوه وليمة عرس، فسقط في أيديهم ولاموني عليه »[10]ونستخلص من ذلك أن تصرفه هذا كان لفقره، ومما زاد من تدهور مستواه الاجتماعي الخسارة التي تعرض لها أثناء رحلته إلى المغرب أين فَقَدَ أغلب ماله وقد سجل بعد عودته إلى الجزائر ما يلي: « و كنت تعبت ..في المغرب من مرض وخسارة وضيق، ولم أرَ قط ما رأيت فيه من ضيق العيش والخسارة والعياذ باللّه حتى أيقنت الهلاك»[11] ومن أسباب خسارة تجارته انتظاره أكثر من أربعة أشهر لأحدى السفن للرجوع فيها إلى الجزائر[12].

وعرف ابن حمادوش باعتداده وافتخاره بشرفه ومحافظته على مكانته العلمية وميله إلى التصوف فلم يغير من نمط حياته البسيطة[13]رغم الضغوطات التي مورست عليه من قبل عائلته وبقي بعيدا عن السلطة والحكام،

فقد نشب بينه وبين المفتي ابن علي خصومة في دار ابن ميمون، سببها عدم قيام ابن حمادوش احتراما له، وكان أصل المفتي بن علي كرغلي، فاعتبره ابن حمادوش أقل منه شرفا وعلما، ولكن الرحلة التي قام بها ابن حمادوش إلى المغرب وأقطار العالم الإسلامي لم يكن هدفها التجارة بقدر ما كانت عبارة عن حركة علمية، إلتقى من خلالها بعدد من العلماء وأخذ عنهم وأجازوه في عدة علوم فرجع برصيد علمي كبير إلى الجزائر، ساهم به في تطوير وتنشيط الحياة العلمية في بلاده من خلال الدروس والمناقشات التي حدثت بينه و بين العلماء المعاصرين له.

من العلماء الأحرار، أو" المثقفون الأحرار" الذين هاجروا من الجزائر لطلب العلم أي الهجرة العلمية هو الشيخ حمودة بن محمد بن حمودة بن عيسى الشريف الجزائري المعروف بالمقايسي (ت1245م) كانت وجهته المشرق حيث تتلمذ على عدد من الشيوخ ذوي الشهرة الواسعة عندئذ، كالزبيدي وحسن العطَّار[1] ومحمد الأمير والمحقق الشيخ الدسوقي المالكي والشيخ الصبان وحجاري بن عبد المطلب العدوي[2] وأذنوا له بالتدريس في الأزهر ولكنه اختار الرجوع إلى أرض الوطن فكانت هجرته مؤقتة، فيذكر أنه بعد أن أخذ الإذن من شيوخه كالشيخ الصبان و الدسوقي و الشيخ الأمير وغيرهم بالعودة إلى الجزائر، مَرَّ بتونس وألقى بها بعض الدروس، فلقي إعجاب سكانها إلى درجة أنهم طلبوا منه البقاء للتدريس مقابل قيامهم بكل احتياجاته، لكنه رفض وكان عازما على الذهاب إلى الجزائر، معتقدا أنه سوف يلقى نفس التقدير والإعجاب، فكان وضعه عكس ما كان يتوقع فقد ذكر الحفناوي أنه كتب على لفظه «...فلم أرد إلاَّ الذهاب إلى الجزائر، فوجدت بها علماء أصحاب جاه وكان في ذلك الوقت لا يسود إلاَّ من يتردد على أصحاب المملكة فكنت أتعيش بالصنعة وأكلت كتبي والسلام»[3].

ومن هذا التصريح نستشف خيبة الأمل التي أصيب بها المقايسي وقد حدد شروط بلوغ المكانة العلمية في الجزائر وهي التردد على أصحاب المملكة، في ظل وجود علماء ذوي جاه وأسر علمية بارزة سيطرت على المراكز الحساسة كالقضاء والإفتاء ونقابة الأشراف والأوقاف، لذلك اختار العدول عن مهنة التدريس وتعاطى مهنة المقايسي أو صناعة الأساور التي نسب إليها، فقد ذكرها عندما انتهى من كتابة الإجازة التي أجازه بها شيخه الدسوقي قائلا: « ...نسأل الله العلم والعمل. كاتبه الفقير حمودة القاطن بالأزهر و كتب رحمه الله تعالى على لفظه حمودة ما نصه المقايسي صناعة، الجزائري وطنا»[4]، فكانت صنعة الأساور يتعيش منها، و يبدوا أنها لم تكن تكفي حاجته فيضطر إلى بيع كتبه، رغم شهرته بين معاصريه برواية الحديث وحفظ السند ومع ذلك مات فقيرا[5] مع العلم أنه لو بقي في مصر أو تونس لكان حاله أحسن بكثير، فكان وضعه الاجتماعي كغيره من العلماء الأحرار الذين اختاروا العودة إلى الجزائر بعد هجرة علمية دينية أو تجارية علمية.

في حين العلماء الذين اختاروا الهجرة دون رجعة فقد كان وضعهم الاجتماعي والمادي أحسن بكثير وفي أغلب الحالات مع ما يصاحب ذلك من تقدير إجلال واعتراف بالمكانة العلمية، فقد هاجر الشيخ العلامة الحافظ أبو عبد الله بن أحمد القسنطيني ويعرف في بلاده بابن الكمَّاد وينتسب أهل بيته إلى الشرف[6]، هاجر من قسنطينة إلى المغرب، رغم أنه ينتسب إلى أحد بيوتات العلم فيها وكانت تتولى القضاء و الإفتاء، إلا أن كثرة المنافسين واستخدام الطرق غير شريفة وكثرة المنازعات جعلت هذا العالم يهاجر إلى المغرب[7]، فاتجه أولا إلى

جبل زواوة وأخذ عن المقري ثم إلى مدينة الجزائر وأخذ على محمد بن سعيد قدورة ثم رحل إلى فاس فتصدر للإقراء بها جمع الجوامع للسبكي (رسالة في أصول الفقه) فأبدع في إقراءه ورأى الطلبة من حفظه ما لم يكونوا يعهدون، فكثر الازدحام عليه، وتوجهت عيون أرباب الدولة إليه فارتفعت مرتبته وشمله درور إحسان السلطان فمن دونه واجتمعت الكلمة على أنه أحفظ علماء عصره[1] فنال مكانة لدى العامة والسلطة السياسية في المغرب التي كان يُقَدر فيها العالم فتهيأت الظروف لطلب العلم والاجتهاد فيه ونشره.

فقد انقطع ابن الكمَّاد للتدريس فكان لا يُرَى إلا في درسه أو في مطالعة كتبه لذلك كانت تآليفه قليلة ولكنه ترك تلاميذ أصبحوا من أبرز علماء المغرب مثل محمد بن عبد السلام البناني وإدريس بن محمد المنجري وغيرهم[2] وتوفي في 4 محرم 1116هـ[3]، فكان هذا العالم النموذج الذي يعبر فعلا عن العالم الجزائري الذي هاجر تحت ضغط الظروف السياسية والاجتماعية الداخلية غير المناسبة للنشاط العلمي، في حين توفرت له الظروف في فاس فساهم مساهمة كبيرة في بعث الحركة العلمية في المغرب.

لقد مست ظاهرة الهجرة عدد كبير من العلماء لأسباب مختلفة، أهم جوانبها الأوضاع الاجتماعية التي لم تكن هدفا في حد ذاتها وإنما وسيلة لتحقيق أهداف علمية كان يصبوا إليها العلماء كالمكانة العلمية والحصول على الإجازة في علم من العلوم، وحقق أغلب العلماء الجزائريين الذين هاجروا إلى المغرب أو المشرق؛ هذه الأهداف ونالوا تقدير واعتراف الطلبة والعلماء والحكام في البلاد التي هاجروا إليها لكن وضعهم الاجتماعي بقي في الطبقة الوسطى ولم تصل ثرواتهم إلى مستوى ثروات أهل السيف، في حين كانت سلطتهم المعنوية داخل المجتمع قوية ومؤثرة، فكانوا بذلك محل احترام الحكام وتقديرهم.

الهوامش:

[1] - André Raymond, **Grandes villes arabes à l'époque ottomane**, Ed.sindbade, paris, 1985, p79.

[2] - Ibid,p78.

[3] - المنور مروش، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة، الأسعار والمداخيل**، ج 1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص327.

[4] - المرجع نفسه ، ص328.

[5] - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1 ، ط2، **المؤسسة الوطنية للكتاب**، الجزائر، 1985، ص396.

[6] - المرجع نفسه، ص364.

[7] - المنور مروش، المرجع السابق، ص 331.

[8] - «هو مصطفى بن رمضان العنابي من أسرة بن العنابي و كان معاصرا لجد بن العنابي صاحب "السعي المحمود في نظام الجنود" و توفى 1130هـ/1717م و كانت هذه العائلة على المذهب الحنفي وتقلد أعضائها وظائف رسمية كالإفتاء و القضاء و التدريس»عن :أبو القاسم سعد الله، المفتي الجزائري ابن العنابي رائد التجديد الإسلامي، ش و ن ت، 1977، ص14.

[9]- A. De Voulx,TACHRIFAT: Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, Imprimerie du gouvernement, Alger, 1852,p51.

[10] - سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص 444.

[11]- EL-Hadj ahmed mobarek, **kitab Tarikh Quassantina**,traduit par A. Dournon, Revue africaine, Vol.57,année. 1913, pp301-302

[12] - «عند قيام أحمد شاوش القبايلي بثورة ضد علي بن يوسف 1807 -1808م فقتله ونصب نفسه بايا في قسنطينة دون موافقة الداي في الجزائر، و لكن مغامرة أحمد شاوش انتهت بالفشل حيث تخلى عنه الجند فطلب من الشيخ فتح الله أن يتوسط له لدى الداي و يعلن توبته و أنه ما قام بهذا العصيان إلا تحت إلحاح من سكان قسنطينة والجند ، فكان موقف الشيخ الرفض ،وأن لا علاقة للسكان بما قام به ، فطرد أحمد القبايلي الشيخ على أن يذهب إلى عنابة ، و أرسل فارسين يتعقبون الشيخ لقتله، وتمكنوا من ذلك في منطقة فج بوغارب بين قسنطينة وعنابة». عن :Ibid, p 302

[13] - Ibid,p 301.

[14] - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1 ، المرجع السابق، ص381.

[15] - المرجع نفسه ،ص 404.

[16] - المنور مروش، المرجع السابق، ص 328.

[17] - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 1، ص 326.

[18] - رشيدة شدري معمر، **العلماء و السلطة العثمانية في الجزائر في فترة الدايات (1671 -1830)**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص83.

[19] - سعد الله،المرجع السابق، ج 1، ص 257.

[20] - رشيدة شدري معمر، المرجع السابق، ص 84.

[21] - سعد الله، المرجع السابق، ج 1، ص 327.

[22] - أحمد بن محمد بن سحنون الراشدي، **الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني**، تح و تق المهدي البوعبدلي، منشورات وزارة التعليم الأصلي و الشؤون الدينية، مطبعة البعث، قسنطينة، 1973، ص 135.

[23] - TACHRIFAT,op.cit.p47.

[24] - عبد الرزاق بن حمادوش الجزائري، **رحلة بن حمادوش الجزائري المسماة: "لسان المقال في النبإ عن النسب و الحسب و الحال"** ، تقديم و تحقيق وتعليق أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 9.

[25] - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 423.

[26] -عبد الرزاق بن حمادوش، المرجع السابق، ص 10.

[27] - المصدر نفسه ، ص ص 115،118.

[28] - نفس المصدر، ص 115.

[29] - سعد الله، أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 236.

[30] - ناصر الدين سعيدوني، ص 432.

[31] - سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي،ج2، ص39.

[32] - أبي القاسم محمد الحفناوي، المرجع السابق، ص 141.

[33] - نفس المصدر، ج2، ص 141.

[34] - نفس المصدر، ص 142.

[35] - سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص322.

[36] - العباس بن إبراهيم السملالي، **الإعلام بمن حلّ مراكش و أغمات من الأعلام**، راجعه: عبد الوهاب ابن منصور، ج8 ، ط 2 ،2002، المطبعة الملكية، الرباط ، ص 359.

[37] - سعد الله ، المرجع السابق،ج2، ص 433.

[38] - العباس بن إبراهيم السملالي، المرجع السابق، ص 360.

[39] - سعد الله، المرجع السابق،ج1، ص 435.

[40] - محمد بن جعفر بن إدريس الكتّاني، **"سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن اقبر من العلماء والصلحاء بفاس"**، تحقيق محمد حمزة بن علي الكتاني ،ج 2 ،الموسوعة الكتانية لتاريخ فاس، ص ص 34-35.